تحليل الأستدامة المالية في إقليم كورد ستان - العراق

Financial sustainability analysis In the province of Kurdistan Iraq

م. د. ايوب انور حمد سماقه يى
كلية الأدارة والأقتصاد - قسم الأقتصاد
جامعة صلاح الدين - اربيل

م. د. سردار عثمان باداوه يى
كلية الأدارة والأقتصاد - قسم الأقتصاد
جامعة صلاح الدين - اربيل

المستخلص

ان البحث يتناول مشكلة اقتصادية غاية في الأهمية حيث ان تعزيز القدرة المالية (الاستدامة المالية) من الأدوات المالية المهمة لكي تخدم بها عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، لذلك يقوم البحث بتحليل الأستدامة المالية في اقليم كوردستان -العراق. ونتيجة لذلك هدفت البحث الى تحليل الواقع المالي، من خلال تحليل وتوضيح الواقع المالي في إقليم كوردستان ، ومن خلال نتائج البحث اثبتة عدم وجود الاستدامة المالية في الإقليم، و هذا يعني وجود العجز المستدام في الموازنة العامة، واخيراً اوصي البحث بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة أهتمام بالبحوث في موضوع الاستدامة المالية في إقليم كوردستان لماله من أهمية في تصويب إجراءات السياسة الاقتصادية وتحديد نتائجها والمسار المستقبلي لها، وكذلك على حكومة الإقليم تنمية اقتصادها بالاعتماد على مواردها الداخلية وتخفيض العجز الموازنة، و يقع على عاتق الحكومة ان يكون هناك في المستقبل فائض أولي في الموازنة العامة لسداد الدين ،سواء القيمة الاساسية له ،او الفوائد المترتبة عليه .

Abstract

The research deals with a very important economic problem as the strengthening of financial ability (financial sustainability) of important financial instruments to serve the sustainable economic development process, so the research analyzed the financial sustainability in Kurdistan-Iraq region. As a result, research aimed at the financial realities analysis, through analysis and clarification of the financial realities in the Kurdistan Region, and through Search results demonstrated a lack of financial sustainability in the region, and this means that there is a sustainable deficit in the public budget, and finally recommend Find a set of recommendations including the need to interesting research on the subject of financial sustainability in the Kurdistan region of his money from the importance of the correct economic policy procedures and determine their results and future path to her, as well as to the Government of the region develop its economy by relying on internal and deficit reduction budget resources, and is the responsibility of the government to be there in the future surplus primary in the general budget for debt repayment, both basic value to it, or the benefits of it.

.....

المصطلحات الرئيسية للبحث / اقليم كوردستان . العراق، -الدين العام– العجز المستدام - **استدامة المالية.**

المقدمة

تحضى الأستدامة المالية باهتمام الباحثين والدارسين على مختلف توجهاتهم الفكرية من الأقتصاديين و السياسيين، ام غيرهم اذ تكتسب هذة العملية اهمية فائقة في ظل التطورات الاقتصادية الكبرى وغير المسبوقة في عصر العولمة على صعد كافة والتى حولت العالم المترامى الاطراف الى ما يشبة القرية الكونية الصغيرة، ولما كان اقليم كوردستان-العراق من المناطق ذات الخصوصية الواضحة وتتوفر فيه مقومات التنمية الاقتصادية فقد شهدت حركة تنموية اقتصادية واجتماعية ذات ملامح خاصة بحكم الواقع الجغرافي والسياسي والاجتماعي للاقليم، اذ انعكست الظروف السياسية على تجربتة التنموية سواء قبل 2003 او بعدها وتأثرت هذا التجربة بطبيعة وحجم المقومات السائدة فيما تعرضت وتتعرض الى جملة من التحديات منها عجزالموازنة العامة والدين العام تؤثر بشكل او باخر على عملية الاستدامة المالية في إقليم كوردستا العراق .لانها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن ان تواجهها اقتصاد الإقليم نتيجة لتصاعد وتراكم مستويات العجز والدين الناشيء عن الافراط في الانفاق العام الامر الذي يمكن ان تتحمله الاجيال الحاضرة و القادمة بشكل يحد من مستويات الرفاهية لديها نتيجة لتحمل اعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها او لم يستفيدو منها اساسا.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من تناولها لموضوع حيوي على المستوى الاقتصاد الكلي و المتمثلة بالعجز الموازنة وتعزيز استدامة القدرة المالية في إقليم كوردستان-العراق.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تراكم الديون الداخلية و الخارجية على حكومة الاقليم بسبب وجود الازمة المالية بين الحكومة المركزية و حكومة الاقليم، مما اثر سلبا على مجمل الانشطة الاقتصادية في اقليم كوردستان-العراق

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة و تحليل وتوضيح الواقع المالي لحكومة اقليم كوردستان وتقييم قدرتها المالية على تحقيق الاستدامة المالية.

فرضية البحث:

بنى البحث على فرضية مفادها ان هناك عدم استقرار بين الايرادات العامة والنفقات العامة في الأقليم، و بخاصة بعد الازمة المالية مع الحكومة المركزية، هذا أدت الى لجوء للدين العام من المصادر الداخلية و الخارجية ، مما انعكس سلبا على القدرة المالية في إقليم كوردستان.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليل الوصفي و الكمي وتم توظيف طرق استقرارية السلاسل الزمنية لتحديد مدى استقرارية متغيرات لاستدامة المالية في اقليم كوردستان للمدة 1997-2013 .

حدود البحث:

يشمل مكانيا اقليم كوردستان -العراق، اما زمانيا فيشمل المدة(1997-2013).

خطة البحث:

ولغرض الوصول الى هدف البحث والتحقق من الفرضية الموضوعة فقد قسم البحث على ثلاثة المباحث فصول : تناول الاول الاطار المفاهيمي للاستدامة المالية، وتطرق الثاني تحليل هيكل الايرادات والنفقات العامة في إقليم كوردستان العراق ، وعالج المبحث الاخير قياس الاستدامة المالية في إقليم كوردستان العراق. وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للاستدامة المالية

من خلال هذا المبحث سوف نستعرض مفهوم الاستدامة المالية و قواعدها و مؤشراتها بشكل الاتي:

(1-1): مفهوم الاستدامة المالية:

1- المقصود بالاستدامة المالية هو(الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الانفاق والايرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الافلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية) (جليدان،1،2014).

2- (القدرة على الوفاء بجميع التزمات الدولة الحالية والمستقبلية دون الحاجة الى اجراء أي تغير في السياسة المالية) (مجدولين،2 ،2011).

3- هوعبارة عن (قدرة السلطات المالية على توفير المال العام بصورة دائمة ومزمنة وعلى نحو واف تستطيع من خلاله الحكومة المضي في الانفاق على الخدمات العامة)(جليدان،1،2014).

4- بتعبير اخر هو(القدرة على تجنب الاستدانة بأفراط من قبل الحكومة) (الشلال،،2013)

5- وعرف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية هو (الوضع الذي يستطيع المقترض أن يستمر في خدمة ديونه ، دون الحاجة الى إحداث تغيير جوهري في النفقات والايرادات العامة مستقبلا). (البغدادي،410،2010)

6-(الحالة التي تتحقق عندما يكون هناك دين عام مقبول يهدف الى تغطية عجز مطلوب من اجل تمويل نمو مرغوب) .

7- او عبارة عن (ممر زمني لنسبة الدين الحكومي الكلى الى(GDP) يجعل من هذه النسبة تتجه باطراد الى حالة الثبات في المستقبل)(الشلال،،2013)

8-او عبارة عن(القدرة على تحقيق ايرادات صافية كافية على تغطية الدين المتراكم والتزاماته)(اسكوا،26،2006)

9- بأنها تتفق جميعا على(يتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة، وتمويل برامج الانفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد) (البغدادي،2010،408)

10- عبارة عن (قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الحاضر والمستقبل) (مجدولين،2 ،2011)

مما تقدم يمكن القول بان الاستدامة المالية لها مفاهيم عديدة، والتي تتمركز حول مفهوم الاستدامة كمبدا، و تتضمن العناصر الاتية :

1-استمرار في الانفاق و الايرادات العامة على مدى الطويل.

2-تجنب الاستدانة بافراط من قبل الحكومة.

3-يستطيع الحكومة ان يستمر في خدمة ديونه.

4-تحقيق النمو المرغوب.

وبهذا يتضح بأن الاستدامة المالية تعني (استمرار الحكومة في سياسات الانفاق و الايرادات العامة على مدى الطويل، دون اللجو ء الى الدين العام بالافراط، بهدف تحقيق النمو المرغوب).

(1-2):قواعد الاستدامة المالية

تتمثل قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية للدولة فيما يلي:

1-القاعدة الذهبية Golden Rule

بمقتضى هذه القاعدة لايتم اللجوء للاقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الايرادات الضريبية والايرادات الجارية.

2-قاعدة توازن الموازنة Balanced Budget Rule

تشترط هذه القاعدة أن يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف استثنائية يزول بزوالها، وبالتالي لايعتبر تحقيق التعادل للموازنة العامة شرطا في أوقات الركود، على أن الموازنة في حالة توازن خلال الدورات الاقتصادية ومن ثم توجه الفوائض المالية التي تتحقق في أوقات الرواج الاقتصادي الى تمويل العجز المتحقق في سنوات الركود الاقتصادي.

3- قواعد الموازنة المرنة Flexible Budget Rules

يسمح للحكومة في ظل هذه القواعد بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة في حدود معينة،مع توضيح اسباب العجز المؤقت والاطار الزمني الذي يتم من خلال العودة مرةأخرى الى وضع التوازني في الموازنة العامة.

4-قاعدة استدامة الاستثمار Investment Sustainability Rule

تشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية، وتتحدد هذه النسبة وفقا لعدد المحددات والمتغيرات التي تختلف من الدولة لأخرى. (البغدادي،2010،424)

ولتوضيح اكثر حول قواعد الاستدامة المالية انظر المخطط الاتي:

المخطط(1)

توضيح قواعد الاستدامة المالية

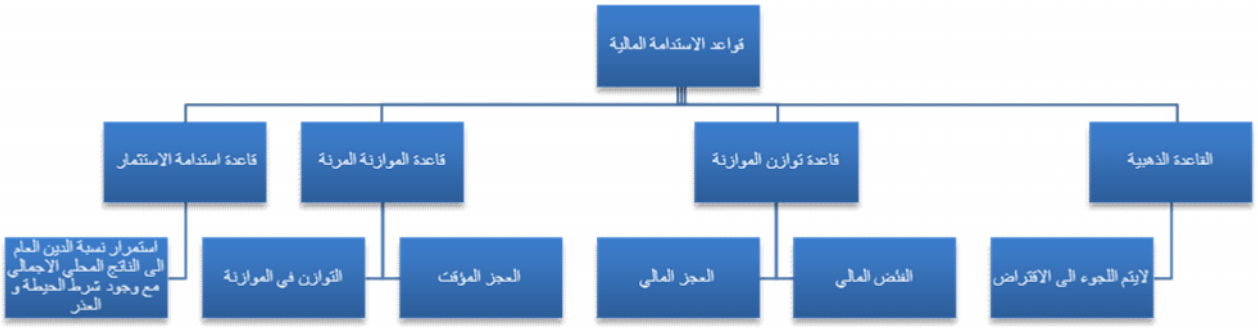

المصدر:اعتمد الباحثان في اعداد المخطط على فقرة(1-2).

(1-3):مؤشرات الاستدامة المالية :

يمكن ان نستعرض اهم مؤشرات الاستدامة المالية كالاتي:

1-مؤشر نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعد هذا مؤشر مؤشرا استرشاديا لتقيم الموقف المالي لأي الدولة أو إقليم، وبالاسترشاد بمعايير اتفاقية ماستريخت لدول الاتحاد الأوربي،التي اشترطت أن تكون نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي في حدود60% كشرط للانضمام الى وحدة النقد الاوربية(اليورو).(دحية،158،2007)ويتسم الموقف المالي وفقا لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات التالية: (البغدادي،2010،424)

أ-اذا ارتفعت نسبة الدين للناتج المحلي في الدولة عن نظيرتها في دول أخرى

ب-إذا أسفرت نسبة الدين للناتج المحلي عن معدلات أعلى من معدلاتها التاريخية

ج-إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي يحتاج الى تغيير كبير في السياسات المالية

و حسب مصادر وزارة المالية لحكومة الاقليم بلغ حجم الدين العام(19.445) ترليون دينار عراقي كما هو موضح في الجدول (1)

جدول(1)

الدين العام في اقليم كوردستان-العراق لعام 2015

الدين العام	المبلغ(تريليون دينارعراقي)
بنوك التجارية الاهلية المحلية	12.995
الشركات المقاولات المحلية	1.450
مستحقات والرواتب الموظفين	2.000
الشركات الاجنبية(النفطية)	3.000
المجموع	19.445

المصدر: وزارة المالية و الاقتصاد لحكومة اقليم كوردستان، مديرية الموازنة العامة،البيانات الرسمية(غير المنشورة)

الشكل(1)

توضيح حجم الدين العام لحكومة اقليم كوردستان-العراق لعام2015

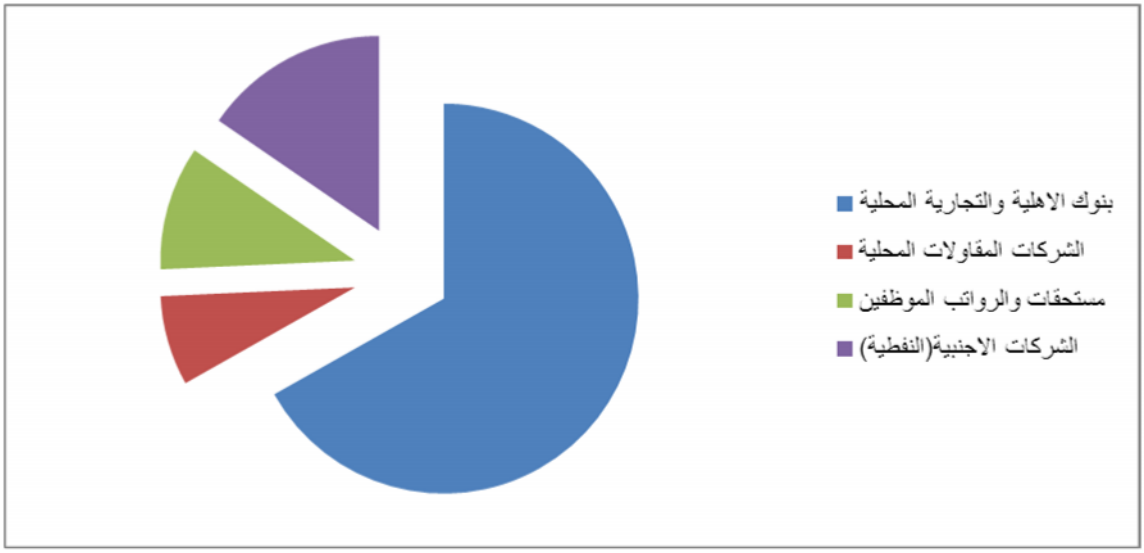

المصدر: الجدول(1).

2-مؤشرات الفجوة الضريبية:

أن هذا المؤشر لايمثل شرطا كافيا للحكم على رصد وتحليل تطور الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للأيرادات العامة وأحد عناصر الرئيسية لتمويل أعباءالانشطة الحكومية و أحد عناصر الرئيسة في تنفيذ سياسات المالية العامة، ويتم احتساب هذا االمؤشر وفق الصيغة الاتية:

نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الاجمالي= نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي(بدون مدفوعات الفائدة)+(سعر الفائدة الحقيقي-معدل نمو الناتج الحقيقي)*نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

اعتماد الموازنة العامة في اقليم كوردستان على 17%من الايرادات الحكومة المركزية،وتتراوح نسبة هذه الايرادات المركزية في المتوسط بحوالي (95.8%) من اجمالي الايرادات الموازنة العامة لحكومة الاقليم خلال المدة 2005-2014والايرادات المحلية داخل اقليم تتراوح هذه الايرادات في المتوسط بحوالي (4.2%) من اجمالي الموازنة العامة في اقليم(الحيدري،2014،120). وبسبب ضالة نسبة الايرادات المحلية بشكل العام والايرادات الضريبية بشكل خاص، وكذلك عدم وجود اليبيانات الرسمية عن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لايمكن استخدام هذا المؤشر في اقليم، فضلا عن ضالة حصيلة الايرادات الضريبية المتاحة سنويا لاتكفي لتمويل أعباء الانفاق العام كما هو مبين في الجدول (2)

جدول(2)

الأهمية النسبية للايرادات الضريبية الي اجمالي الايرادات العامة في اقليم كوردستان للمدة(2008-2012)

(مليون دينار)

السنوات	**الايرادات الضريبية**	**الايرادات المحلية**	اجمالي **الايرادات** بضمنها مدفوعات الحكومة **المركزية**	نسبة الضرائب الي **الايرادات المحلية%**	نسبة الضرائب الي **الايرادات اجمالية** %	**نسبة الايرادات المحلية الي** اجمالي **الايرادات**	نسبة حصة **الايرادات الاقليم** في الموازنة **العامة العراقية** الي اجمالي **الايرادات اقليم** كوردستان
2008	141789	223609	6580784	63.40	2.15	3.40	96.6
2009	160129	375129	8283172	42.68	1.93	4.53	95.5
2010	196605	348679	10597176	56.38	1.85	3.29	96.7
2011	277318	1206000	12386000	22.99	2.23	9.74	90.3
2012	286134	596000	13200950	48.00	2.16	4.51	95.5

المصدر:من عمل الباحثين بالاعتماد علي:

وزارة المالية والاقتصاد،مديرية الموازنة العامة، السجلات الرسمية واستمارة تقديرات الايرادات الموحدة لحكومة اقليم كوردستان للسنوات(2008،2009،2010،2011،2012)

و لتوضيح اكثر نستعين بالشكلين الاتيين(2،3):

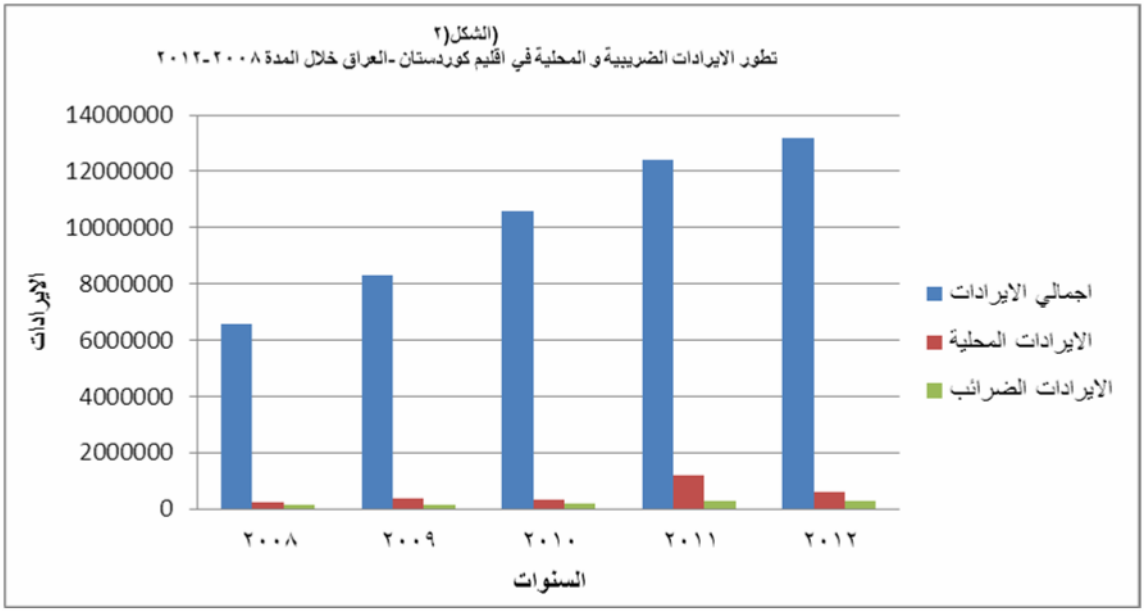

المصدر: الجدول(2)

الشكل(3)

الاهمية النسبية للايرادات المحلية و الاجمالية للمدة(2008-2013)

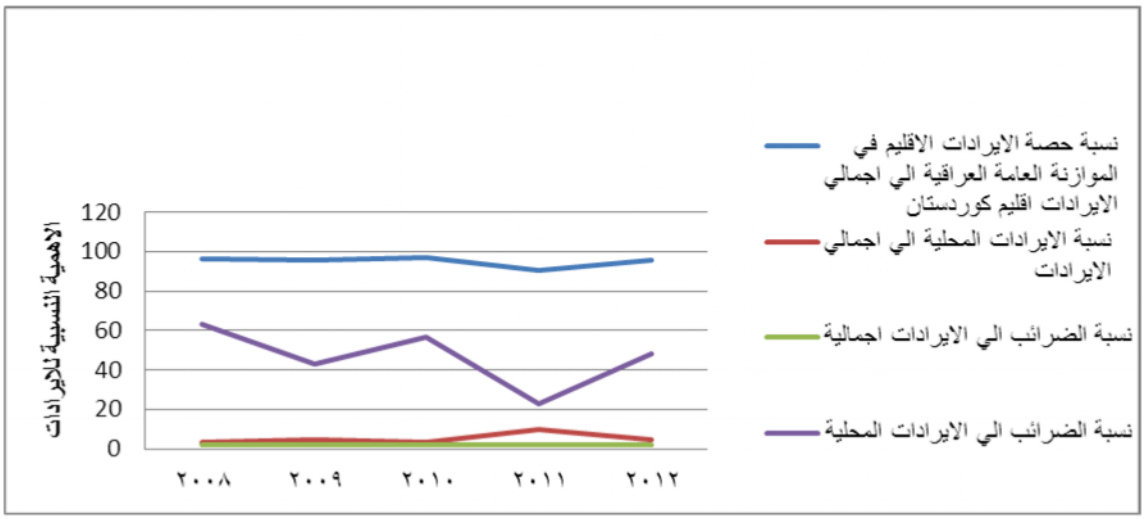

المصدر: الجدول (2).

3-مؤشر العجز الاولي

يعتمد حساب هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الاولى للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والايرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، ومن اجل حساب هذا المؤشر نعتمد على تحليل هيكل النفقات العامة والايرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة.

المبحث الثاني

تحليل هيكل النفقات والايرادات العامة في إقليم كوردستان العراق

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى تحليل هيكل النفقات و الايرادات و الموازنة العامة و كالاتي:

(2-1):النفقات العامة

أن معدل النمو للنفقات العامة في اقليم كوردستان خلال المدة1997-2002 تبلغ (10,4%) وتزداد هذا المعدل في عام 2003-2013 الى(42,4%) ،(الحيدري،123،2014) وهذا يعني أن هناك تزايد المستمر للنفقات العامة في اقليم كوردستان،وهذا الزيادة ترجع للاسباب الحقيقية والمتمثلة ب(المالية، الادارية،السياسية،الاجتماعية،الاقتصادية) والاسباب الظاهريةمثل (زيادة عدد السكان، التضخم ،تغير التعليمات المالية) . (سماقه يى،54،2014)

(2-2):الايرادات العامة

ان معدل النمو للايرادات العامة في اقليم كوردستان خلال المدة 1997-2002 فقد بلغ (12%) وازداد هذا المعدل في المدة2003-2013 الى (45%) ،(الحيدري،123،2014) ، وهذا الزيادة في الايرادات العامة تعود الي مشاركة اقليم في الايرادات الحكومة المركزية بنسبة 17% والانفتاح الاقتصادي الفوضوي على العالم الخارجي و زيادة ايرادات المحلية في الاقليم، لكن الايرادت المحلية مثل (الضرائب على الدخول والثروات والضرائب السلعية ورسوم والايرادات الرأسمالية والتحويلية) رغم زيادة المستمرة لم تشكل سوى (4.2 %) من الايرادات الاجمالية في اقليم كوردستان.

(2-3): الموازنة العامة

ان الاستدامة المالية تقتضي عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة الى إعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها، وفي ضوء بيانات الموازنة العامة للاقليم، يمكن القول أن الاتجاه العام لتياري الايرادات والنفقات العامة يشير الى عدم قدرة صافي الايرادات على تغطية صافي النفقات العامة، اى أن الموازنة العامة في حالة العجز المستدام، وان العجز في الموازنة العامة في الاقليم ليست بسبب دواعي السياسة المالية، لان رسم السياسة المالية هي من صلاحية الحكومة المركزية،و انما يعود الى التباين بين الانفاق والايرادات المقدرين لم يحسبا بطريقة علمية باحتمال دقة عالية ،إنما بسبب تخمينات وطرائق تحصيل غير كفوءة وذلك بسبب عدم الركون الى البحوث اقتصادية واجتماعية ملائمة،ويمكن القول أن الوضع المالي في اقليم لايتسم بالاستقرار الذي ينعكس في صورة عدم ثبات نسبة العجز واتجاه هذه النسبة الى الارتفاع في السنوات الاخيرة، حيث يشترط لتحقيق الاستدامة المالية أن تستمر الموازنة العامة في تحقيق فائض أولى تراكمي خلال فترة طويلة تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة سنوياً، ولكن في الإقليم هناك العجز المستدام في الموازنة العامة وهذا يعني ليست هناك ضمان لسداد اعباء الدين العام، ولا يمكن تطبيق القواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية في إقليم بسبب استمرارية العجز وعدم اعطاء أي توضيح للاسباب العجزالموازنة وعدم وجود المرونة في الموازنة العامة. كما هو موضح في الجدول (3) و لتوضيح اكثر نستعين بالشكل البياني(4).

جدول(3)

العجز المستدام في الموازنة إقليم كوردستان

(مليون دينار)

سنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز في الموازنة	نسبة العجز في الموازنة%
1997	347402	444761	-97359	28.02
1998	463157	572680	-109523	23.64
1999	480637	585192	-104555	21.70
2000	408142	491947	-83805	20.53
2001	391861	506545	-114684	29.26
2002	548184	678204	-130020	23.71
2003	789956	896089	-106133	13.43
2004	2878345	2914617	-36272	0.126
2005	3222007	3651075	-429068	13.31
2006	4315702	4418818	-103116	2.38
2007	5982356	7847660	-1865304	31.18
2008	6580784	7628783	-1047999	15.92
2009	8283172	8857263	-574091	6.93
2010	10597176	11432176	-835000	7.87
2011	12386000	13950670	-1564670	12.63
2012	13200950	15245797	-2044847	15.49
2013	15257849	16942749	-1684900	11.04
نسبة العجز في الموازنة 1997-2002				24.47
معدل الن نسبة العجز في الموازنة 2003-2013				11.84
نسبة العجز في الموازنة 1997-2013				16.3

المصدر: الحيدري ، هيوا عثمان اسماعيل،تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامةلأقليم كوردستان- العراق للمدة 1997-2013،رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الدارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الددين –اربيل ،ص125، 2014

الشكل(4)

تطور الموازنة العامة في اقليم كوردستان خلال المدة(1997-2013)

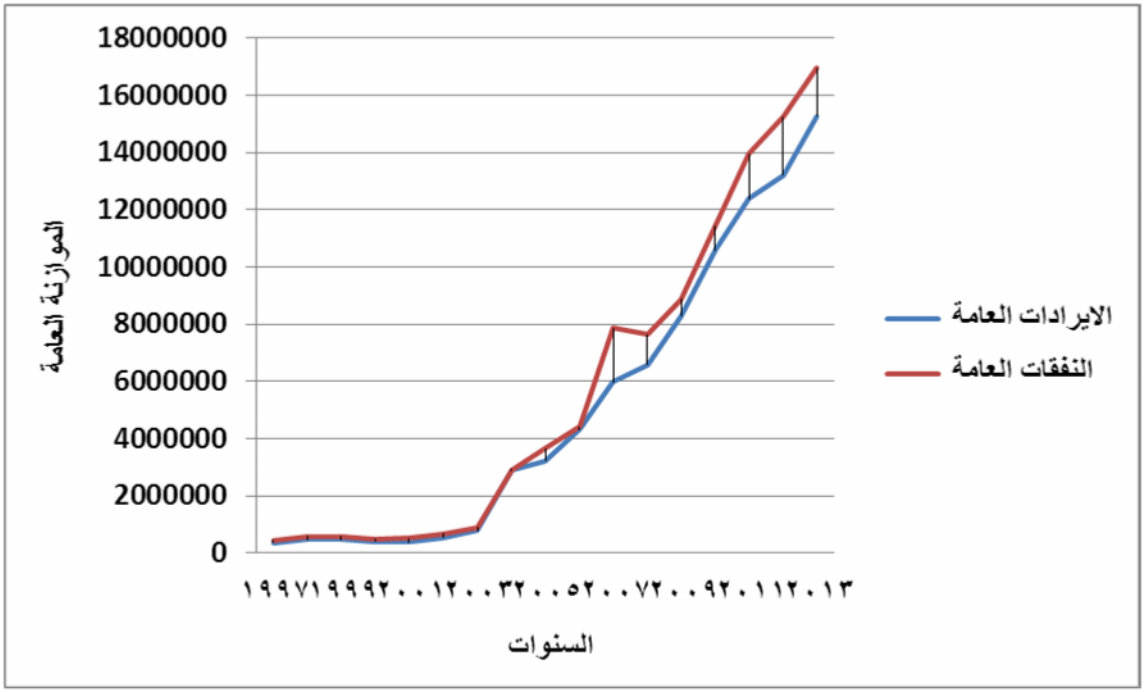

المبحث الثالث

قياس الاستدامة المالية في إقليم كوردستان

يسعى هذا المحور الى توضيح قابلية الاستدامة المالية ومدى تحققها في اقليم كوردستان، ستكون اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك لمتغيرات(العجز، الدين،الايرادات، النفقات) هي الفيصل في تحديد الاستدامة المالية من عدمها، اذ تم استعمال بيانات غطت المدة1997-2013 وتم استعمال البرامج الاحصائية(Eviews7) في تقدير وتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث.

لغرض التأكد من استقرار سلاسل العجز والدين في اقليم سيتم اعتماد اختبار:

ا-تحليل البيانات بدون التحويل اللوغارتيمي:

كما يظهر من الجدول(4) ان الايرادات مستقرة عند المستوى الاول وفي حالتي اختبار ADF و P.P ، بينما يظهر اختبار الاستقرارية للنفقات غير مستقرة عند الفرق الاول ، مما يعني عدم امكانية تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بسبب اختلاف درجة التكامل بين السلسلتين .

الجدول(4)

اختبار(ADF) و(P.P)لسلسلتي الايرادات و النفقات في اقليم كوردستان -العراق

الاختبار	المتغيرات	المستويات		الفرق الاول	
		حد ثابت	حد ثابت+ اتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت+ اتجاه عام
اختبار ADF	الايرادات	-3.036	-4.328	-6.319	
	النفقات	2.099	-1.557	-3.083	-4.777
اختبار P.P	الايرادات	-3.036	-4.785		
	النفقات	3.046	-1.690	-3.083	-9.129
مستوى المعنوية	1% level	-3.920	-4.668	-3.959	-4.800
	5% level	-3.066	-3.733	-3.081	-3.791
	10% level	-2.673	-3.310	-2.681	-3.342

المصدر: البرنامج الاحصائي(Eviews)

ب-تحليل البيانات بعد التحويل اللوغارتيمي:

من خلال اجراء اختبارات الاستقرارية و الذي يوضح الجدول(5) نتائج اختبارات (ADF) و(P.P) لسلسلتي النفقات و الايرادات العامة في اقليم كوردستان-العراق للمدة(1997-2013)، حيث يظهر اختبار(ADF) لسلسلة النفقات ان قيمة (t) المحسوبة كانت اقل من قيمة (t) الجدولية و لكل المستويات(1%،5%،10%) لذلك نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة،و يؤيد اختبار(P.P) النتيجة السابقة، اذن سلسلة النفقات وفقا لهذا الاختبار لم تكن مستقرة في مستواها.

الجدول(5)

اختبار(ADF) و(P.P) لسلسلتي الايرادات و النفقات في اقليم كوردستان -العراق

الاختبار	المتغيرات	المستويات		الفرق الاول		الفرق الثاني
		حد ثابت	حد ثابت+ اتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت+ اتجاه عام	
اختبار ADF	الايرادات	-1.489	-3.333	-5.758	-5.541	
	النفقات	-0.387	-1.695	-3.258	-3.128	-4.433

اختبار P.P	الايرادات	-1.294	-3.334	-8.706	-9.109	
	النفقات	-0.413	-1.809	-3.258	-3.128	-12.815
مستوى المعنوية	1% level	-3.920	-4.668	-3.959	-4.728	
	5% level	-3.066	-3.733	-3.081	-3.760	
	10% level	-2.673	-3.310	-2.681	-3.325	

المصدر: البرنامج الاحصائي(Eviews)

الامر الذي يعني ان السلاسل الزمنية للايرادات و النفقات غير متكاملة من نفس الدرجةI(0) ، بينما سلسلة النفقات متكاملة من درجةI(0)، و حسب اختبار ديكي_فوللر المعدل (ADF) وهو يعد اساس الاختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية،اما اختبار فيلبس-بيرون (PP) .

لذا ينبغي دراسة الاثار السلبية لزيادة النفقات العامة و انحسار الايرادات العامة في اقليم كوردستان على:

1-تاخر استلام الاجور و الرواتب للموظفين.

2-عدم تسليم مستحقات الشركات العاملة في الاقليم.

3-توقف المشاريع البنية التحتية و الخدمية.

4-زيادة معدلات البطالة.

5-ارتفاع معدلات التضخم.

و بخصوص الاثار الايجابية تكمن في النقاط الاتية:

1-ان يبحث حكومة الاقليم عن المصادر غير التقليدية لتمويل عجز الموازنة،كزيادة الضرائب افقيا و عموديا.

2-تشجيع النشاط الزراعي و السياحي في الاقليم.

3- اعادة ترتيب اولويات للانفاق الحكومي.

4-مكافحة ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية.

الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص الاستنتاجات الاتية:

1- توصلت الدراسة الى ان في المستقبل القريب اذا استمرالعجز الموازنة يعاني اقليم كوردستان من مشكلة السلامة المالية، لانه لايستطيع تحمل العبء المالي لدينه ، ويقع في حالة عجز عن سداد و خدمة ديونه وخصوصاً الديون الخارجية من خلال الموارد الذاتية، لان استخدام هذه الديون لا يوجه الى عملية التنمية الاقتصادية.

2- ظهرت الدراسة بان في المستقبل المتوسط والبعيد اذا استمر اقليم في الاقتراض وبقاء العجز الموازنة العامة السنوي، فانه يتوقع ان يعاني اقليم من اثر كرة الثلج Snow ball effect الناشيء عن ارتفاع تكلفة الدين الامر الذي يضطر اقليم كوردستان الى مزيد من الاقتراض لخدمة الدين ، اي الدين من اجل الدين،وذلك في حالة عدم قدرة في تحقيق فائض في الموازنة العامة. و ذلك بسبب سؤء ادارة لاموال و عدم استغلال الموارد المتاحة بشكل غير الكفؤء.

3- ان الاستدامة المالية تظهر عندما يتحقق الاستقرار لسلسلتي العجز والدين نسبة الىGDP وكذلك التكامل المشترك للايرادات والنفقات ولايمكن لهذه الاستدامة ان تكون مستوفية لكل شروطها ومتكاملة من جميع اركانها اذا لم تتحقق هذه الشروط السابقة.

4- توصل البحث الى عدم وجود الاستدامة المالية في اقليم كوردستان-العراق، للاسباب الاتية:

ا- سلسة عجز غير مستقرة في الاجل الطويل

ب- سلسة دين عام غير مستقرة في الاجل الطويل

ج- عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين النفقات والايرادات

5- عجز المستدام في الموازنة اقليم (16.3%) من مجموع المبالغ في الموازنة يجب أن يكون في حدود(3%) أو أقل.

6-لا يتم تطبيق القواعد المالية العامة في إقليم كوردستان للاسباب الاتية:

ا-اللجوء الى الاقتراض لتمويل النفقات الجارية.

ب-العجز المستدام في الموازنة، اي عجز الموازنة مستمرة في ظروف استثنائية وظروف اعتيادية

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول اليها، يمكن أن نوصي بالنقاط الاتية:

1-ضرورة اهتمام بالبحوث الاقتصادية المتعلقة بالاستدامة المالية في اقليم كوردستان-العراق و خاصة من قبل طلبة دراسات العليا، لما له من اهمية في تصويب اجراءات السياسة الاقتصادية وتحديد نتائجها والمسار المستقبلي لها، من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الاقليم.

2-على اقليم تنمية اقتصاده بالاعتماد على مواردها الداخلية، وإنما يعني عدم الإفراط في الدين بما لايتناسب مع قدرة الاقليم على الدفع، إذ إن مستويات معقولة من الدين الخارجي بغرض تمويل الاستثمار الانتاجي تدفع عجلة النمو الاقتصادي. أما الإفراط في الاستدانة و إساءة استعمال الدين فهي مما يفاقم مشاكل الاقليم الاقتصادية.

3- لكي يتحقق إقليم كوردستان الاستدامة المالية يجب تقليل عجز الموازنة و تحقيق الفائض في الموازنة العامة لسداد الدين،سواء القيمة الأساسية له ،أو الفوائد المترتبة عليه .

4- تقع على عاتق حكومة الاقليم ضرورة العمل لخفض الديون الخارجية او ايقاف نمو الدين على اقل تقدير، و ذلك عن طريق اعادة تنظيم الايرادات المتحصلة من المصادر المختلفة.و كذلك اعادة ترتيب اولويات الانفاق الحكومي.

5-ينبغي العمل على تفعيل و اصلاح القطاع الخاص وذلك بجعله قطاعاً فاعلاً واكثر انتاجية والتزاماً بالاستثمار طويل الاجل وفي توجيهه نحو الانشطة الانتاجية الحقيقية بدلاً من الانشطة المضاربية غير المنتجة وذات الربحية السريعة، بهدف تخفيف العبء المالي على حكومة الاقليم، عن طريق خلق وظائف جديدة للسكان .

المصادر

اولا: المصادر باللغة العربية:

***التقارير و النشرات:**

1- وزارة المالية و الاقتصاد لحكومة اقليم كوردستان، مديرية الموازنة العامة،البيانات الرسمية(غير المنشورة)

2-وزارة المالية والاقتصاد،مديرية الموازنة العامة، السجلات الرسمية واستمارة تقديرات الايرادات الموحدة لحكومة اقليم كوردستان للسنوات(2008،2009،2010،2011،2012)

*البحوث:

1-البغدادي،مروة فتحي السيد،مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر،كلية الحقوق- جامعة المنصورة،2010 .

2-سليمان،عمرو محمد محمود ،إدارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية الي مفهوم الاستدامة الاقتصادية،كلية التجارة وإدارة الأعمال،2011.

***الرسائل والاطاريح الجامعية:**

1-مجدولين،محمد عبده سعيد،كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام وتعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمني(دراسة مقارنة)،اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،جامعة عين شمس،كلية التجارة ، قسم الاقتصاد،2011 .

2-الشلال،مهند عزيز محمد،الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة في دول مختارة للمدة 1990-2001م،اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،جامعة بغداد،كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد،2013 .

3- الحيدري ، هيوا عثمان اسماعيل،تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامةلأقليم كوردستان- العراق للمدة 1997-2013،رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الدارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الددين –اربيل ، 2014.

***الانترنيت:**

1 -جليدان، سعود بن هاشم ،الاستدامة المالية للمملكة،2013 .

2- جليدان، سعود بن هاشم ،الاستدامة المالية للاقتصادات العالمية،2013 .

ثانيا:المصادر باللغة الكوردية:

1- سماقةيى، ايوب انورحمد ،دارايى طشتى،ضانى حةوتةم ،هةوليَر،2014.